

Distr.: General
12 June 2013
Arabic
Original: Spanish



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الدورة السادسة والأربعون
فيينا، ٨-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣

مقترح مقدّم من حكومة كولومبيا
مذكّرة من الأمانة

لعلّ اللجنة تودّ أن تنظر، في دورتها السادسة والأربعين، في البند ١٦ من جدول الأعمال المؤقت (الأعمال التي من المزمع الاضطلاع بها والأعمال التي يمكن الاضطلاع بها مستقبلاً، في مجالات منها التحكيم والتوفيق، والاحتيايل التجاري، والتجارة الإلكترونية، وقانون الإعسار، وقانون العقود الدولي، والتمويل البالغ الصغر، وتسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر، والاشتراء العمومي، وتطوير البنى التحتية، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمصالح الضمانية). وسوف تُعرض على اللجنة مذكرة من الأمانة بشأن الأعمال التي من المزمع الاضطلاع بها والأعمال التي يمكن الاضطلاع بها مستقبلاً (A/CN.9/774). وفي هذا الصدد، قدّمت حكومة كولومبيا مقترحاً، وهو مستنسخ فيما يلي بالصيغة التي تلقّته بها الأمانة.



مرفق

مقترح من أجل إنشاء فريق عامل جديد يُعنى بمسألة "التمويل البالغ الصغر: هيئة بيئة قانونية تمكينية من أجل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة"

أولاً - مقدمة

وافقت اللجنة، في دورتها الخامسة والأربعين، على اقتراح حكومة كولومبيا الداعي إلى عقد ندوة ثانية حول التمويل البالغ الصغر، ينصبُّ تركيزها على تبسيط عمليتي تسجيل الشركات التجارية وإنشائها.^(١)

وجاء في اقتراح حكومة كولومبيا أن أحد الجوانب البالغة الأهمية في مجال التمويل البالغ الصغر، إلى جانب منح الائتمان، هو استحداث وسائل تجارية مبسّطة للشركات لتشجيع إضفاء الصفة الرسمية والشفافية لصالح المستفيدين من القروض البالغة الصغر. ويوجد مجال واضح لتناول الأونسيترال هذا الجانب من جوانب القانون التجاري.

وأنفقت اللجنة على أن "يكون عقد الندوة المذكورة من أولى أولويات الأونسيترال".^(٢) وعُقدت الندوة المعنية بالتمويل البالغ الصغر والمسائل المتصلة به في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وشارك فيها خبراء ومتخصصون وممثلون عن حكومات ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية من جميع أنحاء العالم.^(٣)

وكان الاستنتاج الرئيسي الذي توصلت إليه هذه الندوة هو توصية الأونسيترال بإنشاء فريق عامل جديد يُعنى بالتمويل البالغ الصغر والمسائل المتصلة به. ولخصت الأمانة نتيجة الندوة كما يلي:

"... كان هناك توافق واسع في الرأي بين المشاركين في الندوة التي أوصت بإنشاء فريق عامل لتناول الجوانب القانونية اللازمة لإيجاد بيئة قانونية مواتية للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وتم التأكيد على أن العمل في توفير مثل هذه البيئة سيكون متسقاً مع ولاية

(1) عملية الإشراف على الشركات، رسالة بالرقم 2012-01-17-0670، موجهة إلى رينو سوريول، أمين سجل الأونسيترال، ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

(2) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والستون، الملحق رقم ١٧ (A/66/17)، الفقرة ١٢٦.

(3) نظمتها أمانة الأونسيترال؛ وترد الإشارات المرجعية [في الأصل الإسباني] بالإنكليزية لأن النص الرسمي لم يكن متاحاً بالإسبانية عند إعداد هذا النص. التمويل البالغ الصغر: هيئة بيئة قانونية تمكينية من أجل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. مذكرة من الأمانة، الوثيقة A/CN.9/780، الفقرة ٥ (أيار/مايو ٢٠١٣).

اللجنة الأساسية لتعزيز التنسيق والتعاون في مجال التجارة الدولية، بما في ذلك التجارة الإقليمية عبر الحدود".^(٤)

ثانياً - أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية

إنَّ المنشآت الصغيرة والبالغة الصغر هي سُدَّة ريادة المشاريع ولُحْمَتها في أي اقتصاد نام، وتوفر قاعدة تستند إليها المنشآت المتوسطة والكبيرة. وتعتمد إقامة هذه الأخيرة على مدى قدرة المنشآت الصغيرة والبالغة الصغر على الاندماج بطريقة مستقرة وسليمة في عملية رسمية من العمليات التجارية.^(٥)

وعلى الحكومات أن تضع سياسات عامة وتركز جهودها على تدعيم قطاع الأعمال،^(٦) بل لعلَّه من الأجدر بها أن تعمل علىهيئة بيئة قانونية تمكينية مصمَّمة خصيصاً لتناسب المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ومن بين الاعتبارات المهمة فيهيئة هذه البيئة القانونية التمكينية ما سيكون لها من تأثير على التمويل البالغ الصغر والمنشآت البالغة الصغر. وقد أكد تقرير الأمانة أهمية هذه المسألة بالعبارات التالية:

"ومن ثم يحتاج الأمر إلى بيئة قانونية تمكينية لمساعدة هذه المنشآت [الصغيرة والصغيرة والمتوسطة] على التكيف مع هامش المجازفة والارتقاء من نموذج الكفاف في ممارسة الأعمال إلى أسلوب نمو يتميز به القطاع الرسمي. ولا تقتصر هذه البيئة على التمويل البالغ الصغر فقط، بل تتعلق بدورة حياة المشروع - من حيث تأسيسه وتشغيله وإنهائه - وتركز أيضاً على الإطار القانوني المؤسسي الداعم. ومع ذلك فمن الواضح أن لها صلة بالتمويل البالغ الصغر، إذ 'بما أن التمويل البالغ الصغر نهج قائم على السوق في مكافحة الفقر، فهو يركّز على تنمية القدرة على القيام بمشاريع الأعمال وعلى توسيع نشاط العمالة الذاتية'.^(٧) وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا تقتصر البيئة القانونية التمكينية على المنشآت الصغيرة فحسب.

(4) المرجع نفسه، الفقرة ٥٠.

(5) [ملاحظة من المترجم: المرجع غير موجود في الأصل الإسباني].

(6) جدول أعمال السياسات العامة مشمول بهذه الدراسة: *Bank Financing to Small and Medium-Sized Enterprises (SMEs) in Colombia*, Constantinos Stephanou, World Bank, Camila Rodriguez, affiliation not provided to SSRN, World Bank Policy Research Working Paper No. 4481, 1 January 2008.

(7) الوثيقة A/CN.9/727.

وبما أن تعاريف المنشآت الصغرى والصغيرة تتفاوت كثيراً من منطقة لأخرى ومن بلد لآخر،^(٨) فإن نفس العوامل التي تعرّف البيئة القانونية التمكينية ينبغي أن تتناول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على حد سواء.^(٩)

ومن ثم، من الضروري تهيئة بيئة قانونية تمكّن آليات إضفاء الصفة الرسمية الابتدائية، بما في ذلك الجوانب الحاسمة الأهمية، مثل تكوين شركات مبسطة النظم، وإمكانية الوصول إلى القروض الائتمانية، وتسوية المنازعات، ونظم الإعسار المبسطة، وبعبارة أخرى، إطار قانوني يراعي كل مراحل الدورة الاقتصادية للمنشآت البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة.^(١٠)

ثالثاً- تعزيز التنمية المستدامة وسيادة القانون

أكد إعلان الأمم المتحدة للألفية^(١١) بشأن التنمية والقضاء على الفقر إمكانية إسهام مبادرة ريادة الأعمال في تحقيق أهداف محددة للتنمية المستدامة.

وينبغي للأونسيترال، عند ترتيبها أولويات عملها، أن تنظر فيما قد يكون لتهيئة هذه البيئة القانونية التمكينية للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة من تأثير على التنمية المستدامة والمنصفة والشاملة للجميع وعلى تعزيز سيادة القانون، كما ذكر مراراً في الندوة الآتية الذكر.

(8) "الافتقار إلى تعريف واضح هو التحدي الرئيسي في ضمان تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة"، انظر CGAP, *Financial Access Report 2010*, p. 37، الذي يشمل أيضاً أمثلة لمختلف تعاريف هذه المنشآت. ويوجد تعريف للمنشآت الصغيرة والمتوسطة و/أو المنشآت الصغرى في توصية المفوضية الأوروبية الصادرة بتاريخ ٦ أيار/مايو ٢٠٠٣ (2003/361/EC)، في *Microenterprise Results Reporting: Methodology and Statistical Annexes FY 2010 19*, USAID، على الرابط التالي: www.usaid.gov/our_work/economicgrowth_and_trade/mlcro/MRR_FY10_Methodology_Statistical_Annexes_82211_Final.pdf وهناك أيضاً تعاريف مختلفة للائتمان البالغ الصغر، انظر مثلاً Basel Committee on Banking Supervision, *Microfinance Activities and the Core Principles for Effective Banking Supervision*, August 2010, pp. 34-35. [ملحوظة من المترجم: ترمز SME إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة وترمز CGAP إلى الفريق الاستشاري لمساعدة أكثر الناس فقراً].

(9) التمويل البالغ الصغر: تهيئة بيئة قانونية تمكينية من أجل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مذكرة من الأمانة، الوثيقة A/CN.9/780، الفقرة ١٢ (أيار/مايو ٢٠١٣).

(10) بالطريقة نفسها، يشير البنك الدولي إلى أن "... ثمة مجموعة من المزايا المتأينة من عمق قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وأهميته. ويعني ذلك أيضاً أنه لا بدّ من يؤخذ قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاعتبار لدى صوغ التشريعات أو تصميم نظام رقابي للمنشآت، بما في ذلك الجانب الحاسم الأهمية المتمثل في إعادة هيكلة المنشآت التجارية الواقعة في ضائقة وتصفيته". José M. Garrido, in *Issues in the Treatment of the Insolvency of SMEs in Asia*, FAIR, Kuala Lumpur, 2011, p. 3.

(11) متاح في الموقع الشبكي التالي: www.un.org.

وقد أقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالصلة القائمة بين هيئة هذه البيئة القانونية التمكينية وتعزيز التنمية وتدعيم سيادة القانون، وهذا ما أكّده تقرير للأمانة صدر مؤخراً:^(١٢)

"ويسهم استحداث بيئة قانونية تمكينية أيضاً في تعزيز سيادة القانون على المستوى القطري ويفضي، مثلما شددت الجمعية العامة في قرارها بشأن سيادة القانون،^(١٣) إلى نمو نظام عادل ومستقر ويمكن التنبؤ به لتوليد تنمية منصفة وشمولية ومستدامة. ومن الجدير بالذكر أن الجمعية العامة، تسليماً منها مرة أخرى 'بأن مباشرة الأعمال الحرة يمكن أن تسهم بقدر كبير في تحقيق التنمية المستدامة'،^(١٤) شجعت 'الحكومات على وضع سياسات ... تتصدى للعقبات القانونية والاجتماعية والتنظيمية التي تحول دون المشاركة في الاقتصاد على نحو متكافئ وفعال وتشجع ريادة الأعمال'. كما وُجّه هذا النداء أيضاً إلى المجتمع الدولي الذي طُلب منه 'دعم الجهود التي تبذلها البلدان من أجل تعزيز مباشرة الأعمال الحرة وتشجيع تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمشاريع البالغة الصغر'.^(١٥)

والتأثير على سيادة القانون له صلة وثيقة بإخضاع المنشآت الصغيرة والبالغة الصغر للرقابة، علماً بأن ما لا يقل عن نصف القوة العاملة العالمية وثلث الاقتصاد العالمي يعملان في القطاع غير الرسمي.

وفي بلد مثل كولومبيا، ليس من السهل تحديد عدد المنشآت الصغرى والصغيرة العاملة لأن معظم هذا القطاع نما بصورة غير رسمية.^(١٦)

وتعمل المنشآت غير الرسمية خارج نطاق القانون وتتورط أحياناً في الجريمة المنظمة.^(١٧)

(12) استُشهد به في: "التمويل البالغ الصغر: هيئة بيئة قانونية تمكينية من أجل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة"، مذكرة من الأمانة، الوثيقة A/CN.9/780، الفقرة ١٣ (أيار/مايو ٢٠١٣).

(13) A/RES/67/97.

(14) الوثيقة A/RES/67/202.

(15) المرجع نفسه.

(16) "تقدّر الدراسات القائمة أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في كولومبيا يتراوح بين ٣٥ و ٤٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو رقم يبدو أنه شهد نمواً خلال العقد الماضي"، انظر Cardenas and Mejia (March 2007) و Perry (May 2007) لإلقاء نظرة على أسباب نشوء القطاع غير الرسمي وآثاره. مذكرة في: *Bank Financing to Small and Medium-Sized Enterprises (SMEs) in Colombia*, Constantinos Stephanou, World Bank, Camila Rodriguez, affiliation not provided to SSRN, World Bank Policy Research Working Paper No. 4481, 1 January 2008.

(17) التمويل البالغ الصغر: هيئة بيئة قانونية تمكينية من أجل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مذكرة من الأمانة، الوثيقة A/CN.9/780، الفقرة ٦ (أيار/مايو ٢٠١٣).

ويوضح تقرير الأمانة أنه: "... مع ذلك، فإن الحصة لا تختلف كثيراً: إذ لا يمكن للمنشآت الصغرى إنفاذ العقود أو الحصول على قروض مصرفية رسمية أو التوسع خارج شبكة محلية صغيرة جداً.^{(١٨) (١٩)} وخلاصة القول، ليس لديها من الخيار سوى التبادل ضمن الاقتصاد غير الرسمي"^(٢٠) ويخلص التقرير إلى أن: "... من شأن القطاع غير الرسمي أن يُدعم عدم الامتثال للقانون، مما يزيد من احتمال خسارة الإيرادات الضريبية وانتشار الفساد وتوليد بيئة لا تشجع الاستثمار. ولن يتحول هذا القطاع بشكل طبيعي إلى قطاع رسمي يمكن من نمو مشاريع الأعمال والحصول على القروض الائتمانية بشروط عادية وزيادة فرص العمل والمساهمة في القاعدة الضريبية."^(٢١)

٣-١ - القطاع غير الرسمي في كولومبيا

توضح دراسة أصدرها البنك الدولي حديثاً،^(٢٢) بعنوان *Informality: exit and exclusion* (النشاط غير الرسمي: الخروج والإقصاء) (Perry et al., 2007)، طبيعة النشاط غير الرسمي في كولومبيا واقتارانه بـ "الإقصاء"^(٢٣) الاقتصادي و "خروج"^(٢٤) المنشآت العاملة في القطاع الرسمي إلى النشاط غير الرسمي.^(٢٥)

(18) المرجع نفسه، يستشهد بالتقرير التالي: *Report of the Commission on the Legal Empowerment of the Poor*, Making the Law Work for Everyone, Vol. 1, 2008, p. 15.

(19) المرجع نفسه الوارد في الحاشية ١٥ أعلاه.

(20) المرجع نفسه الوارد في الحاشية ١٦، يستشهد بالتقرير ذاته، الصفحة ٣٩.

(21) الوثيقة A/CN.9/780، الفقرة ٤٩.

(22) وردت في التقرير التالي: 42698-CO, 2010, *Informality in Colombia, Implications for Worker Welfare and Firm Productivity*, Colombia and México Country Management Unit, Human Development Department, Latin America and the Caribbean Region, World Bank, 1 March 2010، في الموقع الشبكي: www.dnp.gov.co.

(23) "يعبر مفهوم 'الإقصاء' عن الطريقة التي كان يُنظر بها تقليدياً إلى النشاط غير الرسمي في أمريكا اللاتينية، وهي أن العمال غير الرسميين والشركات غير الرسمية يفضلون عموماً أن يكونوا رسميين - بالتسجيل لدى السلطات، ودفع الضرائب، والحصول على الضمان الاجتماعي - لكنهم يُمنعون من القيام بذلك لأسباب تتعلق بحالة الاقتصاد أو متطلبات سوق العمل أو البيئة التنظيمية".

(24) "في المقابل، يقوم مفهوم 'الخروج' على أن بعض العمال والشركات غير رسميين باختيارهم، بمعنى أن بعض العمال والشركات يختارون، بعد دراسة مزايا وتكاليف النشاط الرسمي، الخروج منه. وبالنظر إلى المزايا والتكاليف (الحقيقية أو المتصورة) والفرص والقيود القائمة، فإن هؤلاء العمال والشركات يفضلون في الواقع النشاط غير الرسمي".

(25) Luis Guillermo Vélez Cabrera, "Formalización Empresarial, la Base de Perdurabilidad para el Desarrollo Económico", ["Formalization of Enterprises, the Basis for Sustainability of Economic Growth"], *Revista Coyuntura Pyme de ANIF*, April 2013, Ed. 41.

والنشاط غير الرسمي، بحسب هذه الدراسة، هو علامة على قصور التنظيم الرقابي مما يزيد التكاليف وينتقص من منافع النشاط الرسمي.^(٢٦) لذا، لا بد من النظر في هيئة بيئة قانونية تمكينية للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة تضع نهاية للإقصاء وتقلل من الحواجز التي تحدو بالمنشآت المؤسسة رسمياً إلى الخروج من النظام الرسمي.

وفي السنوات الأخيرة، نفذت حكومة كولومبيا إصلاحات مهمة بهدف تعزيز التنمية وسيادة القانون في مختلف مجالات القانون التجاري، انطلاقاً من أن التنظيم الرقابي يؤدي، متى استخدم كأداة سياسية شاملة، إلى تحسُّن شروط الدخول إلى الأسواق والحصول على القروض الائتمانية، وانخفاض تكاليف المعاملات، وازدياد قدرة الشركات على المنافسة.^(٢٧)

وتشمل الإصلاحات المنفذة في كولومبيا في هذا المجال إصلاحات أريد بها جعل إجراءات تسجيل الشركات التجارية وإنشائها أبسط وأكثر مرونة، وذلك من خلال القانون رقم ١٢٥٨ لعام ٢٠٠٨ (قانون تبسيط إنشاء الشركات المساهمة)؛ والقانون رقم ١٥٦٣ لعام ٢٠١٢ بشأن التحكيم الوطني والدولي، الذي يأتي بآلية بديلة لتسوية المنازعات على المطالبات الصغيرة بالاتصال الحاسوبي المباشر؛ والقانون رقم ١٥٦٤ لعام ٢٠١٢، الذي يرسى للأشخاص الطبيعيين غير المشتركين في أنشطة تجارية نظام إعسار ذا إجراءات هجينة للإبراء من الإعسار؛ ومشروع إصلاح نظام المعاملات المضمونة المعروض حالياً على الكونغرس الكولومبي.^(٢٨)

وبحسب إحصاءات الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، أسهمت هذه الإصلاحات في تحقيق معدل نمو في إضفاء الصفة الرسمية بين الكيانات التجارية زاد على ٢٥ في المائة.^(٢٩)

رابعاً- تعزيز التنمية والتجارة الدولية

إنَّ الحاجة إلى وضع أولويات للجنة أصبحت واضحة في استعراض اللجنة لتوجُّه الأونسيتال الاستراتيجي وفي المسائل المتصلة بتخصيص الموارد.^(٣٠) وعندما تكون هناك مقترحات متنافسة، فإن تحديد أولويات برنامج عمل الأونسيتال لا يتطلَّب النظر فحسب في نطاقه

(26) كذلك، بحسب ما جاء في تقرير الأمانة: "من شأن الإفراط في التنظيم وسنّ الكثير من القوانين وتقدم الكثير منها أن يثبط انتقال الأعمال التجارية إلى القطاع الرسمي" (A/CN.9/780، الفقرة ٤٩).

(27) المرجع نفسه، الحاشية ٢٣ أعلاه.

(28) الوثيقة A/CN.9/780، الفقرات ١٦ و ٢٤ و ٢٦ و ٤٧ (أيار/مايو ٢٠١٣).

(29) المرجع نفسه، الفقرة ١٦.

(30) الوثيقة A/CN.9/752/Add.1.

الحالي والمرجح مستقبلاً وأهميته في مجال التجارة الدولية والتبادل التجاري الدولي،^(٣١) وإنما أيضاً فيما قد يكون لهذا الموضوع من تأثير على تطوير القانون الدولي.^(٣٢)

ولم تؤكد الندوة فحسب على الأهمية الاقتصادية لتهيئة بيئة قانونية تمكينية للمنشآت، بل أكدت أيضاً على ما لهذه البيئة من تأثير في تنمية التجارة الدولية. وخلص تقرير الأمانة إلى ما يلي:

"... وتم التأكيد على أن العمل في توفير مثل هذه البيئة سيكون متسقاً مع ولاية اللجنة الأساسية لتعزيز التنسيق والتعاون في مجال التجارة الدولية، بما في ذلك التجارة الإقليمية عبر الحدود. وهذا متسق أيضاً مع ما توصلت إليه ندوة الأونسيترال لعام ٢٠١١ من أن التمويل البالغ الصغر قد أصبح شكلاً من أشكال التمويل عبر الحدود معترفاً به عالمياً، وأنه ما فتئ ينمو في جميع أنحاء العالم، وأن الثغرات القانونية والتنظيمية والسوقية تحول دون أن يكون أداء القطاع بالجودة اللازمة، مما يدل على أن لوضع المعايير القانونية الدولية دوراً يؤديه بهذا الشأن.^(٣٣) وإذ أشار المشاركون في الندوة أيضاً إلى أن الاعتراف عبر الحدود بهذه القضايا التشريعية الجديدة والمتنوعة والهياكل الناشئة أمر ضروري للمنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة التي تعمل في الأسواق الإقليمية من أجل توفير أساس دولي معترف به من أجل المعاملات وتجنب المشاكل التي يمكن أن تنشأ بسبب عدم الاعتراف بمشاريع الأعمال،^(٣٤) اقترحوا كذلك أن من شأن وضع أداة مرنة، من قبيل دليل تشريعي أو قانون نموذجي وفقاً للمواضيع، أن يساهم في تنسيق الجهود المبذولة في هذا القطاع وأن يوفر الزخم للإصلاحات التي من شأنها أن تزيد من تشجيع مشاركة منشآت الأعمال الصغيرة في الاقتصاد."^(٣٥)

(31) المرجع نفسه، الفقرة ٢٤.

(32) الوثيقة A/CN.9/774، الفقرة ٢٢.

(33) الوثيقة A/CN.9/727، الفقرتان ٦ و ٧.

(34) في هذا الصدد، يختلف قانون العقود اختلافاً كبيراً عن مجالات القانون الأخرى، مثل قانون الشركات، حيث ترتبط مشاريع الأعمال بأشكال الكيان القانوني الذي استحدثه المشرع، وحيث يتسبب تنوع الأشكال الوطنية للكيان القانوني بالتأكيد في مشاكل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. انظر International Chamber of Commerce, ICC Position on the European Commission Proposal for a Regulation on a Common European Sales Law, July 2012, page 2. في: ICC Position on the European Commission Proposal for a Regulation on a Common European Sales Law.

(35) الوثيقة A/CN.9/780، الفقرة ٥٠.

وفيما يتعلق بتبسيط إنشاء الشركات التجارية وتسجيلها، يستشهد تقرير الأمانة^(٣٦) بغرفة التجارة الدولية التي ترى أن في قانون الشركات، ترتبط مشاريع الأعمال بأشكال الكيان القانوني الذي استحدثه المشرع، وتنوع الأشكال الوطنية للكيان القانوني يسبب بالتأكيد مشاكل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وعلاوة على ذلك، وجد البنك الدولي أن "... الاقتصادات التي تأخذ بنماذج حديثة لتسجيل المنشآت تنمو بمعدل أسرع"^(٣٧) وتعمل على زيادة روح المبادرة والإنتاجية^(٣٨) وتخلق فرص عمل^(٣٩) وتعزز اليقين القانوني^(٤٠) "وتجتذب تدفقات أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر".^(٤١)

وسوف يكون أحد الاعتبارات الأساسية في التطوير المقبل للتجارة الدولية قدرة المنشآت الصغرى والصغيرة في بلدان الاقتصادات النامية أو الاقتصادات الانتقالية على الوصول إلى الأسواق الدولية، وخصوصاً عن طريق التجارة الإلكترونية. ويخلص تقرير الأمانة أيضاً إلى ما يلي:

"... تزايد استخدام الإنترنت بما يقرب من ٣٠٠٠ في المائة على مدى السنوات العشر الماضية، وفي منطقة الشرق الأوسط بما يقرب من ٢٢٥٠ في المائة، وفي أمريكا اللاتينية بأكثر من ١٢٠٠ في المائة (حيث تحتل البرازيل مثلاً المرتبة الخامسة والمكسيك المرتبة الثانية عشرة وكولومبيا المرتبة الثامنة عشرة في العالم من حيث عدد الأفراد الموصولين بشبكة الإنترنت)، وفي آسيا بما يقرب من ٨٠٠ في المائة. وعلى الصعيد العالمي، تزايد استخدام الإنترنت بمقدار ٥٢٨ في المائة على مدى العقد الماضي: حيث بلغ عدد الموصولين بشبكة الإنترنت الآن ما يقرب من ثلث سكان العالم. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى سبعة وأربعين في المائة بحلول عام ٢٠١٦".^(٤٢)

(36) انظر الاقتباس في الحاشية ٣٢ أعلاه.

(37) World Bank/IFC, *Doing Business 2013, Smarter Regulations for Small and Medium-Size Enterprises*, p. 21

مقتبس في تقرير الأمانة A/CN.9/780، الفقرة ١٠.

(38) المرجع نفسه.

(39) المرجع نفسه، الحاشية ١٦، الصفحة ٢٥، استشهد به في تقرير الأمانة A/CN.9/780، الفقرة ١٠.

(40) المرجع نفسه، ص ٢١، مقتبس في تقرير الأمانة A/CN.9/780، الفقرة ١٠.

(41) تقرير الأمانة A/CN.9/780، الفقرة ١٠.

(42) انظر: Internetworld Stats: Usage and Population Statistics، في www.internetworldstats.com

استشهد به في تقرير الأمانة A/CN.9/780، الفقرة ٥٢.

ولكن إذا ما أريد للمنشآت الصغرى والصغيرة أن تتمكن من الوصول فعلياً إلى سوق التجارة الإلكترونية العالمية، فلا بدّ من إيجاد بيئة قانونية تمكينية تعزّز الثقة في المعاملات الإلكترونية عبر الحدود، وتوفّر نظاماً للتبادل التجاري يتسم بالقدرة على البقاء والاستمرار.

خامساً- مقترح لتطوير مبادرة بلد ذي اقتصاد نام أو اقتصاد انتقالي (نهج منطلق من القاعدة)

لكي يتسنى البتّ بحكمة في الأولوية المراد إسنادها لعمل الأونسيترال في تهيئة بيئة قانونية تمكينية للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، لا بد من مراعاة المقترحات المقدمة من البلدان النامية فضلاً عن مقترحات البلدان المتقدمة النمو. وبحسب الشرح الوارد في تقرير الأمانة:

"... يحتاج الأمر إلى تحسين البنية التحتية القانونية لدعم المنشآت المذكورة، والتي ينبغي أن تقوم على رؤية سياساتية إجمالية وليس على مجرد حلول معزولة. ولن يفلح مجرد تكييف قوانين النظام التقليدي لأغراض هذه المنشآت. وقد بينت التجربة كذلك أن اقتباس القوانين من ولايات قضائية أخرى على درجة أعلى من التطور لن يجدي نفعاً، ذلك لأن القانون ينبغي أن يتناسب مع ثقافة البلد وظروفه. ولذا سوف يكون من المهم إعداد مبادئ عالمية في طبيعتها ويمكن أن تعتمد البلدان إلى تكييفها وفقاً لاحتياجاتها. وقد برهنت الأونسيترال على أنّها في موقع جيد بمثابة منتدى لصوغ هذه المبادئ والتشريعات العامة المقبولة من جانب طائفة واسعة من البلدان ذات التقاليد القانونية المختلفة. ومن ثم فإن اللجنة قادرة على النهوض بدور قيادي في المساعدة على إيجاد بيئة تتحلّى بتكافؤ الفرص من خلال الترويج لأفضل الممارسات وتبادل المعارف مع البلدان التي تلتزم التوجيهات في هذا المجال."^(٤٣)

سادساً- العناصر المطلوبة لتهيئة بيئة قانونية تمكينية

قررت الأونسيترال، في دورتها الخامسة والأربعين في عام ٢٠١٢، أن تركز الندوة المعنية بالتمويل البالغ الصغر على "تبسيط إنشاء الشركات التجارية وتسجيلها؛ وحصول المنشآت البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة على الائتمان؛ وحلّ المنازعات المنطبق على معاملات

(43) تقرير الأمانة A/CN.9/780، الفقرة ٤٩.

التمويل البالغ الصغر؛ وكذلك مواضيع أخرى تتعلق بإيجاد بيئة قانونية مؤاتية للمنشآت البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة".^(٤٤)

وتماشياً مع هذا القرار، خلصت الندوة إلى أن: "... من شأن وضع أداة مرنة، من قبيل دليل تشريعي أو قانون نموذجي وفقاً للمواضيع، أن يساهم في تنسيق الجهود المبذولة في هذا القطاع وأن يوفر الزخم للإصلاحات التي من شأنها أن تزيد من تشجيع مشاركة منشآت الأعمال الصغرى في الاقتصاد".^(٤٥)

٦-١ - تبسيط عملية إنشاء الشركات التجارية وتسجيلها

خلصت الندوة إلى أنه:

"... يمكن أن تكون نقطة البداية الإرشادات التي تسمح بتبسيط إجراءات البدء بالأعمال التجارية وإجراءات التشغيل. وفي هذا الصدد، يُوجّه الانتباه إلى هياكل الشركات المبسطة التي تتسم بسهولة الإنشاء والحد الأدنى من الشكليات والمسؤولية المحدودة ومرونة الإدارة وبنية تكوين رأس المال، بالإضافة إلى حرية واسعة في مجال التعاقد. وبالنظر إلى عدم توفر أي من المعايير المعترف بها دولياً في الوقت الراهن أو التوجيه للبلدان الراغبة في اعتماد أشكال جديدة فعالة، فإن مثل هذا الإطار القانوني يساهم إسهاماً كبيراً في إضفاء الصفة الرسمية على الآلاف من الشركات التي من شأنها أن تبقى لولا ذلك في المجال غير الرسمي".^(٤٦)

ويتضمن تقرير الأمانة معلومات ذات صلة بشأن التجربة الكولومبية في تبسيط عملية إنشاء الشركات التجارية وتسجيلها.^(٤٧)

(44) تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الخامسة والأربعين، A/67/17، الفقرة ١٢٦.

(45) تقرير الأمانة A/CN.9/780، الفقرة ٥٠.

(46) F. Reyes, *Latin American Company Law — A New Policy Agenda: Reshaping the Closely-Held Entity*

Landscape, 2013, page ii، استشهد به في تقرير الأمانة A/CN.9/780، الفقرة ٥١.

(47) "في كولومبيا، أدى مشروع إصلاح قانوني كبير في السنوات الخمس عشرة الماضية إلى تطوير شكل هجين من المنشآت التجارية يولي الأولوية للمرونة والحرية التعاقدية والمسؤولية المحدودة: ما يسمى 'شركة مساهمة مبسطة'. ويمكن أن تقام هذه الشركة من قبل واحد أو أكثر من المساهمين، ويمكن تسجيلها بواسطة وثيقة خاصة أو إلكترونية بسيطة نسبياً بأقل تكلفة ممكنة. ويعتمد قانون الشركة المساهمة المبسطة (٢٠٠٨) على نظام يقوم على أساس التنظيم اللاحق في شكل معايير قابلة للإنفاذ أثناء التشغيل (بدلاً من التنظيم المسبق الذي يضع القواعد التي يتعين الوفاء بها أثناء التأسيس) وتستهدف السلوك المخالف، وبالتالي فهو يؤدي إلى خفض تكاليف تأسيس المنشآت الصغرى. وفي الواقع، فإن الامتثال للمتطلبات الصارمة لإقامة المنشآت التجارية، من قبيل الحد الأدنى من رأس المال القانوني أو صكوك التأسيس العمومية، يؤثر على جميع أصحاب

وتوجد أيضا إشارة إلى دراسة أعدها جهاز الإشراف على الشركات في كولومبيا تبين أثر تبسيط إنشاء الشركات في كولومبيا وزيادة مرونته، وهي مرفقة بهذه الوثيقة.

وتشير دراسات المفوضية الأوروبية^(٤٨) إلى أن الاختلاف بين قوانين الشركات يمكن أن يعوق بدوره التجارة عبر الحدود ويحد من العمليات التجارية الدولية: "... في الوقت الراهن، لا يتعدى متوسط نسبة شركات الاتحاد الأوروبي العاملة في بيع السلع وتصدير داخل الاتحاد الأوروبي ٩٣ في المائة.^(٤٩) وغالبية هذه الشركات (٦٢ في المائة منها ينحصر نشاطه في التعامل مع منشآت تجارية، و٥٧ في المائة منها في التعامل مع المستهلكين) تصدر إلى ثلاث دول أعضاء أخرى فقط.^(٥٠) ويعود أحد أسباب هذا المعدل المتدني نسبيا في التجارة عبر الحدود - بمعزل عن عدم الاهتمام بالتصدير - إلى أن بعض الشركات تعوقها الحواجز التنظيمية (كالاختلافات في اللوائح الضريبية وقانون العقود والمتطلبات الإدارية وقانون الشركات، على سبيل المثال) والحواجز العملية (كاللغة والنقل والصيانة بعد البيع، على سبيل المثال). وتشير استقصاءات تجارية حديثة إلى أن الحواجز التنظيمية تشكل عائقا أكبر أمام توسع التجارة عبر الحدود من الحواجز العملية."^(٥١)

المشاريع. ومن ناحية أخرى، عندما تستخدم المعايير القابلة للإنفاذ اللاحق (من قبيل إساءة استعمال الحق أو قواعد المساواة في المعاملة، التي تترك حرية التصرف للمحكّمين لتحديد ما إذا حدثت انتهاكات في وقت لاحق أم لا)، تقع التكلفة فقط على عاتق أصحاب الأعمال الذين يخالفون تلك المعايير. ومع ذلك، فإن هذا النهج يتطلب بنية تحتية قضائية فعّالة للإشراف وإنفاذ المعايير لاحقا. ومنذ أن صدر قانون الشركة المساهمة المبسطة في عام ٢٠٠٨ تم إنشاء حوالي ١٨١ ٧٤٢ شركة مساهمة مبسطة (تشير البيانات إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)، ويقدر أن معظمها كان منشآت تجارية غير رسمية قائمة. ويبلغ نصيب هذا النمط من الشركات أكثر من ٩٥ في المائة من السوق، وقد أسفرت، تبعاً لبيانات الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، عن نمو في إضفاء الصفة الرسمية على كيانات تجارية بما يزيد عن ٢٥ في المائة. تقرير الأمانة A/CN.9/780، الفقرة ١٦.

European Commission, Brussels, 11 October 2011, *Proposal for a Regulation of the European Parliament and of the Council on a Common European Sales Law*, {SEC(2011) 1165 Final}, COM(2011) 635 final, p. 10

(49) انظر المرفق للاطلاع على حسابات تكاليف المعاملات والفرص الضائعة (المرفق الثالث). [ملحوظة من المترجم: المرفق غير وارد في الأصل الإسباني].

(50) EB 320, p. 55 and 321, p. 56.

(51) استقصاءات EB 320 و EB 321 و SME Panel و EBTP [European Business Test Panel]. كذلك، وجد استقصاء أجرته رابطة غرف التجارة والصناعة الأوروبية Eurochambres في عام ٢٠١٠ أن الاختلافات بين التشريعات هي الصعوبة الرئيسية في التجارة عبر الحدود لدى ٣٦ في المائة من الجييين على هذا الاستقصاء الذي شمل ٣٣٠ ١ شركة في ١٢ دولة عضو في الاتحاد الأوروبي إلى جانب كرواتيا. وكانت ٨٣ في المائة من الشركات الجيبية منخرطة في معاملات بين مؤسسة تجارية ومستهلك، و٥٧ في المائة تُورّد منتجات عبر الحدود.

٦-٢- مسائل أخرى يتعين النظر فيها لدى هيئة بيئة قانونية تمكينية

خلصت الندوة إلى أن هناك عناصر أخرى ضرورية لتهيئة بيئة قانونية تمكينية مما له صلة بدورة حياة المنشأة التجارية. وتشمل هذه العناصر آليات تسوية المنازعات، والتحويلات الإلكترونية، والدفع بواسطة الأجهزة المحمولة، والحصول على القروض الائتمانية، والإعسار.

٦-٢-١ مسائل إضافية يتعين النظر فيها لدى هيئة بيئة قانونية تمكينية

ألقت الندوة الضوء على الصعوبات التي تواجهها المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في إمكانية الوصول إلى العدالة وعلى الحاجة إلى إرساء نظم مناسبة لتسوية المنازعات في مجال التمويل البالغ الصغر. وفي التقرير A/CN.9/756،^(٥٢) شرحت الأمانة الوضع المتعلق بآليات تسوية المنازعات ومشكلة إمكانية وصول الفقراء إلى العدالة.

"ومن ثم قد تود اللجنة أن تنظر فيما إذا كان من المناسب العمل على إعداد ملاحظات^(٥٣) بشأن الكيفية التي ينبغي بها وضع نظام لتسوية المنازعات في مجال التمويل البالغ الصغر. ويمكن تصميم هذه الملاحظات لاستخدامها من قبل المشرعين والإداريين في النظر فيما إذا كان قد أنشأ بلد ما نظاماً فعالاً يخدم احتياجات المنشآت المذكورة.^(٥٤)

"إن مقترضي التمويل البالغ الصغر كثيراً ما يفتقرون إلى المعرفة عن حقوقهم وكيفية حمايتهم.^(٥٥) وعلاوة على ذلك، يميل نظام العدالة الرسمي إلى إقصائهم 'لأنهم لا يستطيعون تحمّل أتعاب المحامين أو رسوم المحاكم... وقد تكون إجراءات المحاكم بطيئة، وليس نادراً أن يكون لدى المحاكم ركام كبير من القضايا'.^(٥٦) ومع ذلك، قلما توجد آليات لتسوية المنازعات بواسطة طرف ثالث خارج القضاء، مما يحد من فعالية أي إطار قانوني للتمويل البالغ الصغر في حماية العملاء. ونتيجة لذلك، يفتقر أربعة بلايين من سكان العالم إلى إمكانية الوصول إلى العدالة.^{(٥٧)،(٥٨)}

(52) الفقرة ٢٣ وما يليها.

(53) أعدت اللجنة في الماضي، على سبيل المثال، ملحوظات لمساعدة ممارسي التحكيم أثناء إجراءات التحكيم، انظر ملحوظات الأونسيترال عن تنظيم إجراءات التحكيم (١٩٩٦).

(54) تقرير الأمانة A/CN.9/780، الفقرة ٥٢.

(55) انظر الوثيقة A/CN.9/727.

(56) انظر الوثيقة A/CN.9/756، الفقرة ٢٤.

(57) انظر: *Report of the Commission on the Legal Empowerment of the Poor, Making the Law Work for Everyone*, Vol. 1, 2008, p. 13، والوثيقة A/CN.9/756، الفقرة ٢٤.

(58) تقرير الأمانة A/CN.9/780، الفقرة ٨.

ولاحظت اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين^(٥٩) أن الإطار القانوني والتنظيمي الرقابي المؤاتي للتمويل البالغ الصغر يشمل توفير إجراءات منصفة وفعالة وشفافة ومتدنية التكلفة لتسوية المنازعات الناشئة عن معاملات ذلك التمويل، وأن عدم توافر إجراءات من هذا القبيل لزبائن التمويل البالغ الصغر هو مسألة تتطلب مزيداً من الدراسة.

ومن ثم، فإن لدينا فرصة للنظر في هذه المسألة بمزيد من التفصيل بهدف إنشاء فريق عامل جديد لاستكشاف الموضوع بمزيد من التعمق.

٦-٢-٢- الصيرفة بالأجهزة المحمولة، والنقود الإلكترونية

إن التقدم التكنولوجي المحرز في نظامي الصيرفة بالأجهزة المحمولة والنقود الإلكترونية يجعلهما يكتسبان أهمية متزايدة كخدمتين ماليتين وكوسيلتين للإدماج المالي،^(٦٠) وهذا ما يجعل إرساء مبادئ إرشادية قانونية ملائمة أمراً ضرورياً.^(٦١) ويجب أيضاً تعريف المفاهيم الأساسية، إلى جانب اتباع نهج منسق في التنظيم الرقابي لهذه العمليات يحقق التوازن بين متطلبات الإدماج المالي وضرورة حماية الزبائن الضعفاء.^(٦٢)

وخلصت الندوة إلى أن: "من شأن التحويلات الإلكترونية (بما في ذلك الدفع بواسطة الأجهزة المحمولة) أن توفر الفرصة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع غير الرسمي من أجل الوصول الفعال إلى الخدمات المالية. ويمكن لصكوك الأونسيترال القائمة في مجال التجارة الإلكترونية وتحويلات الائتمانات الدولية أن تستوعب نظم الدفع بواسطة الأجهزة المحمولة، كما اعترفت بذلك الندوة المذكورة (انظر الفقرة ٣٥ من الوثيقة A/CN.9/780). ولكن رغبة في توسيع نطاق هذه الصكوك، أشير إلى ... أن ... مما يتسم بأهمية خاصة في هذا الشأن توفير تعريف واضح للمفاهيم الأساسية، مثل الودائع والمدفوعات والنقود الإلكترونية، وكذلك الإرشاد بشأن تقاسم المخاطر بين مقدمي الخدمات والعملاء."^(٦٣)

(59) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والستون، الملحق رقم ١٧ (A/66/17)، الفقرتان ٢٤٢ و ٢٤٦.

(60) انظر الوثيقة A/CN.9/756، رابعا- العملة الإلكترونية (النقود الإلكترونية)، الفقرة ١٨ وما يليها.

(61) سبقت الإشارة إلى المسائل القانونية العالقة المحيطة بطبيعة النقود الإلكترونية في الندوة التي عقدها الأونسيترال في عام ٢٠١١ بشأن التمويل البالغ الصغر، إلى جانب احتمال تأثيرها سلباً على ذوي الدخل المنخفض. انظر الفقرتين ٤٣ و ٤٤ من الوثيقة A/CN.9/727، وقد استشهد بهما في تقرير الأمانة A/CN.9/780، الفقرة ٩.

(62) الوثيقة A/CN.9/756، الفقرة ٥٤.

(63) تقرير الأمانة A/CN.9/780، الفقرة ٥٣.

٦-٢-٣- الحصول على القروض الائتمانية

قرّرت اللجنة أن يكون حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على القروض الائتمانية أحد مجالات عمل الأونسيتال في المستقبل.^(٦٤) وقرّرت اللجنة أيضا أن الشفافية في الإقراض ليست مسألة قواعد تنظيمية تحوطية، بل هي مفهوم يتعلق بحقوق العملاء وحمايتهم، ومن ثم فهي ذات صلة بالقانون التجاري.^(٦٥)

وخلصت الندوة إلى أن "من شأن توفر بيئة قانونية تمكينية تعزّز فرص المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الحصول على الائتمان أن تتناول مسائل القانون التجاري الناشئة في سياق اتفاقات الائتمانات المضمونة وغير المضمونة. ويمكن لتوجيهات اللجنة، القائمة على الممارسات الفضلى، أن تتناول الشفافية في الإقراض والإنفاذ في جميع أنواع معاملات الإقراض."^(٦٦)

٦-٢-٤- إعسار المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة

أكّدت الندوة الحاجة إلى وضع قواعد تحكم إعسار المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة نظرا لعدم إمكانية مواءمة القواعد القائمة بالصورة المناسبة لتلائم حجم هذا القطاع التجاري واحتياجاته، وهي عوامل تعني أن المنشآت الصغيرة قد لا تتمكن من الاستمرار وقد لا تسترد عافيتها بعد الإعسار لعدم تمكّنها من التوصل إلى اتفاق لإعادة التمويل مع دائئبها. ونظراً لما تنفرد به المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة من خصائص، فإنها تحتاج إلى آليات إعسار بديلة تكون أكثر سرعة ومرونة وأقل تكلفة وتختلف عن تلك المصمّمة تقليدياً من قبل المنشآت الكبيرة.^(٦٧)

وأوصت الندوة بإدراج الإعسار في عمل الأونسيتال من أجل زيادة قدرة المنشآت الصغرى والصغيرة على الاستمرار، داعية اللجنة تحديداً إلى "... أن تتناول إعسار المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة بهدف ضمان إجراءات سريعة وخيارات لإنفاذ مشاريع الأعمال وذلك

(64) في دورتها الرابعة والأربعين (A/CN.9/727).

(65) تقرير الأمانة A/CN.9/780، الفقرة ٣٦.

(66) تقرير الأمانة A/CN.9/780، الفقرة ٥٤.

(67) تقرير الأمانة A/CN.9/780، الفقرتان ٥٤ و ٥٥.

بوضع بدائل ملائمة وقابلة للتطبيق لإجراءات الإعسار الرسمية تماشياً مع كل من الخصائص الرئيسية لنظام إعسار فعال واحتياجات المنشآت".^{(٦٨)،(٦٩)}

سابعاً - الخاتمة

تبين كل سطور هذا المقترح أنّ ثمة حاجة ملحة لبدء التفكير ملياً على المستوى العالمي في مدى أهمية التمويل البالغ الصغر والمسائل المتصلة به من أجل تهيئة بيئة قانونية تمكينية للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

وفي هذا المقترح، تدعو حكومة كولومبيا اللجنة إلى إنشاء ولاية لفريق عامل جديد يركز على دورة حياة المنشأة التجارية، وخصوصاً فيما يتعلق بالمنشآت الصغرى والصغيرة، وهي التي يعنىها التمويل البالغ الصغر. وتقتراح أن يبدأ الفريق العامل بتيسير تبسيط عملية إنشاء الشركات وتسجيلها وغير ذلك من الأمور، كتلك المشار إليها أعلاه، مما يتصل بتهيئة بيئة قانونية تمكينية لهذا النوع من النشاط الاقتصادي ويكون ضرورياً لتهيئة هذه البيئة. وتتطلع حكومة كولومبيا إلى مناقشة هذه المسألة في الدورة المقبلة للجنة.

A. Idigbe, O. Kalu, *Best Practice and Tailored Reforms in African Insolvency: Lessons from JNSOL*, (68)

.December 2012, p. 2

(69) تقرير الأمانة A/CN.9/780، الفقرة ٥٥.

تذييل

أجرى جهاز الإشراف على الشركات في كولومبيا دراسة أولية لتأثير القانونين رقم ١٢٥٨ لعام ٢٠٠٨ (قانون الشركة المساهمة المبسطة) ورقم ١٤٢٩ لعام ٢٠١٠ (قانون العمالة الأولى)، مجتمعين، على إجراءات إضفاء الصفة الرسمية على المنشآت التجارية. ويشكل هذان القانونان جزءاً من السياسة العامة الرامية إلى جعل هذه الإجراءات أبسط وأكثر مرونة.^(٧٠) وكان مؤشر القياس المستخدم في هذه الدراسة لتقدير حجم إضفاء الصفة الرسمية هو عدد المنشآت البالغة الصغر غير المسجلة مقسوماً على العدد الإجمالي للمنشآت البالغة الصغر. وأجرى جهاز الإشراف على الشركات مقارنة لأعداد المنشآت التجارية العاملة ما بين نيسان/أبريل ٢٠١٠ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٣ باستخدام معلومات مستمدة من سجل المنشآت التجارية الموحد لملاحظة ما لكلا القانونين معا من تأثير محتمل، بدءاً بعام ٢٠١٠ عندما كان كلاهما نافذاً لأول مرة.

* الجدول ١

كانت الشركة المساهمة المبسطة الشكل الوحيد من المنشآت التجارية الذي شهد زيادة في تسجيل المنشآت التجارية الجديدة بينما تراجع هذا التسجيل بين الأشكال الأخرى من المنشآت الجارية.

* الجدول ٢

في دراسة أكثر تفصيلاً تناولت المنشآت التجارية بحسب حجمها، واستهدفت كشف منشآت الشركات المساهمة المبسطة العاملة، على ما يبدو، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وعددها ١٩٢ ٦٠٢ شركة، نلاحظ أن ٨٧٣ ١٣٢ شركة كانت مسجلة كشركة مساهمة مبسطة جديدة تماماً، أي أنها لم تكن في عداد الشركات المساهمة المبسطة في عام ٢٠١٠، ولم تنشأ ضمن بنية تجارية قائمة، وأنها تتركز في مجال المنشآت الصغرى والصغيرة (٩٢ في المائة من جميع الشركات المساهمة المبسطة الجديدة). وتأثير الزيادة في عدد المنشآت التجارية المسجلة في إطار هذا الإجراء الأكثر مرونة ليس سوى مثال واحد على التأثير المحتمل على إضفاء الصفة الرسمي الذي تحدثه الأطر التنظيمية التي تتلاءم أكثر مع الوضع الفعلي للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

(70) Luis Guillermo Vélez Cabrera, "Formalización Empresarial, la Base de Perdurabilidad para el

"Desarrollo Económico"، [إضفاء الصفة الرسمية على المنشآت، أساس استدامة النمو الاقتصادي]،

.Revista Coyuntura Pyme de ANIF, April 2013, Ed. 41

الجدول ١*

المنشآت التجارية العاملة، نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٠ ونهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٣

الشركات	الشركات المساهمة	الشركات الحدودية	الشركات الأجنبية	المنشآت التجارية	المنشآت الجماعية	الشركات	منشآت التحويل	منشآت التحويل الزراعي	منشآت أخرى	منشآت الشخص الواحد	منشآت العمل التعاوني
٦٦١ ٠٠٥	١٩٢ ٦٠٢	٣٢٠ ٧٦٠	٢٥٦٤	٢٧ ٢٤٩	٢٨٩	٤١ ٧٢٤	٣١	٨٠٣٠	٥٥ ١٨٢	١٢ ٥٧٤	٢٠١٣ يناير
٩٢٤ ٥٦٩	٥٤ ٥٠٨	٦١٦ ١١٧	٣ ٢٣٦	٤٤ ٦١٩	٨٦٤	٧٤ ٦٢٩	١١٧	٤ ٧٩٥	١٠٣ ٤٧٤	٢٢ ١٢٠	نهاية نيسان/أبريل
٢٦٣ ٥٦٤	١٣٨ ٠٩٤	(٢٩٥ ٣٥٧)	(٧٦٢)	(١٧ ٣٧٠)	(٥٧٥)	(٣٢ ٩٠٥)	(٨٦)	٣ ٢٣٥	(٤٨ ٢٩٢)	(٩ ٥٤٦)	٢٠١٠ الفرق بين ٢٠١٣

* البيانات مأخوذة من سجل المنشآت التجارية الموحد.

الجدول ٢*

الشركات المساهمة المبسطة في عام ٢٠١٣ ومنشؤها

حجم المنشأة	منشأة صغيرة	منشأة صغيرة	منشأة متوسطة	منشأة كبيرة	٢٠١٣ منشآت المبسطة في	أصلها نوع آخر من المنشآت
الجميع	١٠ ١٢٧	١٥ ٨٠٣	٣ ٣٨٦	٩٠٤	٢٠١٣ منشآت المبسطة في	أصلها نوع آخر من المنشآت
٣٠ ٢٢٠	١٠ ١٢٧	١٥ ٨٠٣	٣ ٣٨٦	٩٠٤	٢٠١٣ منشآت المبسطة في	أصلها نوع آخر من المنشآت
٢٩ ٥٠٩	٥ ٣٦٥	٢٢ ٣٦٥	١ ٤٤٢	٣٣٧	٢٠١٣ منشآت المبسطة في	أصلها نوع آخر من المنشآت
١٣٢ ٨٧٨	٨ ٧٩١	١٢٢ ٦٥٥	١ ١٦١	٢٦٦	٢٠١٣ منشآت المبسطة في	أصلها نوع آخر من المنشآت
١٩٢ ٦٠٢	٢٤ ٢٨٣	١٦٠ ٨٢٣	٥ ٩٨٩	١ ٥٠٧	٢٠١٣ منشآت المبسطة في	أصلها نوع آخر من المنشآت

* البيانات مأخوذة من سجل المنشآت التجارية الموحد.